

Distr.: General
19 July 2006
Arabic
Original: English and French

بيان من رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٥٤٩١ التي عقدها مجلس الأمن في ١٩ تموز/يوليه ٢٠٠٦ فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة في كوت ديفوار" أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي باسم المجلس:

"يرحب مجلس الأمن بمبادرة الأمين العام الذي تولى تنظيم الاجتماع الرفيع المستوى في ياموسوكرو في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦. ويحث جميع الأطراف الإيفوارية على أن تنفذ، باتصال وثيق مع القوات المحايدة، كل ما تعهدت به في هذه المناسبة من التزامات فيما يتعلق بإنجاز عمليات تحديد الهوية، وإنشاء فريق رصد معني ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإكمال عملية التجميع الأولى، وتعديل قانون الانتخابات، وحل الميليشيات، ووضع مدونة سلوك لوسائط الإعلام، كما يحثها بصفة خاصة على الوفاء بالمواعيد المتفق عليها.

"ويحث مجلس الأمن أيضا جميع الأطراف الإيفوارية على التعجيل بتنفيذ خريطة الطريق لتهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة وشفافة بحلول ٣١ تشرين الأول/أكتوبر.

"ويدعو مجلس الأمن الفريق العامل الدولي إلى رصد التنفيذ الكامل للقرارات التي اتخذها جميع الأطراف الإيفوارية في ياموسوكرو في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ وإبلاغه بتقييمه في هذا الصدد.

"ويؤكد مجلس الأمن استعداده التام لفرض تدابير محددة الهدف على الأشخاص الذين تعينهم اللجنة المنشأة عملا بالفقرة ١٤ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) والذين يتأكد أنهم يقومون، في جملة أمور، بوضع العراقيل أمام تنفيذ عملية السلام، بطرق منها مهاجمة أو عرقلة عمل كل من عملية الأمم المتحدة في

كوت ديفوار أو القوات الفرنسية التي تدعمها أو الممثل السامي المعني بالانتخابات أو الفريق العامل الدولي، أو أنهم مسؤولون عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي المرتكبة في كوت ديفوار منذ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، أو يحرضون علانية على الكراهية والعنف، أو يتصرفون في انتهاك للحظر المفروض على الأسلحة، على النحو المنصوص عليه في القرارين ١٥٧٢ (٢٠٠٤) و ١٦٤٣ (٢٠٠٥).

”ويرحب مجلس الأمن باعتزام الأمين العام الدعوة إلى عقد اجتماع بشأن الحالة في كوت ديفوار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ لتقييم الوضع واتخاذ أية قرارات أخرى حسب الاقتضاء. وفي هذا الصدد، يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يقدم إليه تقريرا، قبل الاجتماع المقرر عقده في أيلول/سبتمبر، عن العراقيل التي لا تزال تعترض تنفيذ خريطة الطريق والمسؤولين عن تلك العراقيل.

”ويعرب مجلس الأمن عن تأييده الكامل للفريق العامل الدولي ويؤيد البلاغ الختامي الثامن للفريق المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويكرر الإعراب عن تأييده التام للممثل الخاص للأمين العام والممثل السامي المعني بالانتخابات“.